التقرير الأخباري الأسبوعي

15- 1 - 2013

تقرير أسبوعي يستعرض أبرز الأحداث الدولية والاقليمية والاقتصادية المتعلقة بالصراع مع العدو الصهيوني، ويركز على الكيان الصهيوني وقضية فلسطين

يصدر عن

وكالة القدس للأنباء / قسم الدراسات

وكالة القدس للأنباء – بيروت – لبنان هاتف: 03084671 فاكس: 009611276714

Email: qudsnews@yahoo.com info@alqudsnews.net

المحتوى

دولياً 2

اقتصادياً: 4

إقليميا: 7

في الشأن الصهيوني: 12

في الشأن الفلسطيني العام: 17

الشأن الفلسطيني في لبنان: 22

خاص وكالة القدس للأنباء

دولياً

سجل الأسبوع المنصرم تطورات سياسية وعسكرية هامة شملت العديد من الملفات الساخنة على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، يأتي في مقدمتها التدّخل العسكري الفرنسي في مالي وتداعياته، والتفاهمات بخصوص مصير انسحاب القوات الأميركية في أفغانستان بين كرازاي والإدارة الأميركية، إلى جانب إعادة التوتر بين الهند وباكستان على خلفية الإشتباك الحدودي بين عناصر من الجانبين، واستمرار التصعيد الأمني وتبادل الإتهامات بين كل من الصين واليابان، بالإضافة إلى العقوبات الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على طهران التي باتت تتراوح بين الفعل وردة الفعل، فضلاً عن أن الأزمة السورية التي قاربت من دخول عامها الثالث لا تزال تنزف دماً ولا أفق للحلول السياسية، وتحريك عجلة المصالحة بين فتح وحماس في القاهرة، إلى جانب عزوف فلسطينيي 48 عن المشاركة في الإنتخابات "الإسرائيلية"، والإعتراف غير المسبوق بتورط كيان العدو باغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات.

بشأن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، اتفق الرئيس الأمريكي باراك أوباما مع نظيره الأفغاني حامد كرزاي على إنهاء "معظم" العمليات القتالية خلال فصل الربيع من العام الحالي. وقال أوباما في تصريحات بالبيت الابيض: "في فصل الربيع، ستقوم قواتنا بمهمة مختلفة تتمثل في تدريب ومساعدة القوات الأفغانية وتقديم الاستشارات." وأضاف: "ستكون لحظة تاريخية وخطوة أخرى تجاه تحقيق سيادة أفغانية كاملة". وأكد أوباما وكرزاي خلال الاجتماع التزامهما بالتوصل إلى اتفاقية أمنية ثنائية "في أسرع وقت ممكن ومناقشة احتمالية بقاء قوات أمريكية بعد 2014" لتدعم القوات الأمنية الأفغانية على حسب تعبيره، وتستمر في الضغط على بقايا تنظيم القاعدة والحركات التابعة له. وكان مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي، بن رودز، أدلى بتصريح يوم 10 كانون الثاني / يناير، أشار فيه إلى احتمال إقدام بلاده على سحب كل قواتها من أفغانستان، بما في ذلك وحدات المهام الخاصة، المكلفة بمكافحة تنظيم "القاعدة"، وذلك في إطار عملية انسحاب القوات الدولية العاملة في أفغانستان.

هذا وأكد حامد كرازاي على ان الأمن في أفغانستان قد شهد تدهورا عشرات المرات عما كان عليه قبل وجود القوات الدولية في أفغانستان.

يرى العديد من الخبراء والمحللين، بأن الحديث عن تنظيم "القاعدة" وعن الإبقاء على وحدات خاصة للاستمرار في مكافحته بعد عام 2014، ثُم التهديد بسحب هذه الوحدات مجرد كلام يراد منه ذر الرماد في العيون. ويرون أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تنسحب كلياً من أفغانستان تحت أية ظروف، لأن لها في ذلك البلد مصالح جيوسياسية كبيرة. فمن خلال تواجدها هناك تستطيع الولايات المتحدة أن تراقب عن كثب كل ما يجري في إيران وباكستان وبلدان آسيا الوسطى، أي في المنطقة المجاورة لروسيا. علاوة على أن القواعد الجوية التي أقامها الأمريكيون في أفغانستان أشبه ما تكون بمواقع محصنة. لهذا، فإن كل ما يصدر عن إدارة أوباما في هذا الشأن يتوخى هدفا وحيدا، هو انتزاع المزيد من التنازلات من حكومة حامد كرزاي.

وفي موضوع منفصل، ينذر بالتصعيد السياسي والأمني بين الهند وباكستان، استدعت الهند السفير الباكستاني الأربعاء في 9-1-2013، للاحتجاج على مقتل اثنين من جنودها في اشتباك حدودي، لكنها حذرت من أي تصعيد بعد المناوشات التي ادت الى سقوط قتلى لدى الجانبين. وقتل جنديان هنديان إثر تبادل لاطلاق النار في منطقة كشمير المتنازع عليها ظهر الثلاثاء 8 كانون ثاني / يناير، عندما وجدت دورية كانت تتحرك وسط الضباب جنودا باكستانيين على بعد 500 متر داخل الاراضي الهندية، بحسب الجيش الهندي. وفيما دعت الهند لتحقيق من قبل باكستان، نفى مسؤول عسكري في إسلام أباد الاربعاء ان تكون القوات الباكستانية شاركت في اي هجوم واتهم الهند بنشر "دعاية" لتحويل الانتباه عن هجوم على القوات الباكستانية الأحد 6 كانون ثاني / يناير.

في شأن الأزمة بين الصين واليابان، حول الجزر الحدودية المتنازع عليها بين الطرفين، أرسلت الصين، في 10-1-2013، طائرتين مطاردتين؛ "للتصدي" لمقاتلتين يابانيتين من نوع "اف-15" كانتا بدورهما تتعقبان طائرة دورية صينية في بحر الصين الشرقي، حيث يدور نزاع حدودي بين البلدين،بحسب ما أعلنت وكالة أنباء الصين الجديدة. وأكد مسؤول في الخارجية الصينية اثناء مؤتمر صحافي الجمعة ارسال المطاردتين وهما من نوع جي-10، اللتين تتمثل مهمتهما في "التصدي" و"مراقبة" المطاردتين اليابانيتين، وتضغطان على طائرة الدورية الصينية جي-8. **ويظهر هذا التطور الجديد مزيداً من**

المناوشات والإستفزازات بين الصين واليابان وتعميق الأزمة السياسية بين الطرفين في ما يخص المناطق المتنازع عليها.

وفي ما يخص العقوبات الإقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران والردود الانتقامية من طهران. فقد أبرزت صحيفة "الحياة" عنواناً لافتاً على صفحتها الرئيسية، يقول :إيران وراء الاعتداءات الإلكترونية على مصارف أمريكية. وذكرت في تفاصيل الخبر: "تتعرض مؤسسات مالية أمريكية حالياً لهجمات إلكترونية واسعة النطاق، نسبها اختصاصيون إلى إيران، رداً على العقوبات الدولية التي تستهدف هذا البلد. وقال جيمس لويس، وهو مسؤول سابق في وزارة التجارة الأمريكية والمتخصص حالياً بمسائل الأمن المعلوماتي في معهد أبحاث في واشنطن، لصحيفة نيويورك تايمز: "لا يوجد أي شك داخل الإدارة الأمريكية حول كون إيران هي وراء هذه الاعتداءات".

اقتصادياً:

في مشهد يؤكد جشاعة النظام الرأسمالي ومرارة ثماره، التي خلّفت للبشرية الفقر مقابل زيادة أرصدة كبار الرأسماليين الذين لا يتجاوزون 2% من العالم والذين يتحكمون بـ95% من ثروات العالم. نقلت صحيفة ذي إندبندنت أون صنداي عن منظمة أوكسفام الخيرية تقريراً لها "حمل عنوان مليار إنسان يتضورون جوعاً ونصف غذاء العالم مصيره النفايات"!

كشف التقرير عن حجم الإهدار في الطعام، والذي يصل إلى مليوني طن سنوياً، أي ما يعادل قرابة نصف إنتاج العالم من المحاصيل الغذائية، وأن الطريقة التي تُزرع وتُوزع بها المحاصيل الغذائية لا تُراعي مبدأ العدالة، فأفقر سكان العالم ينفقون 50-90% من مداخيلهم على الطعام، مقارنة بنحو 10-15% في الدول المتقدمة. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي فإن 44 مليون نسمة تدنت أحوالهم المعيشية إلى ما دون خط الفقر في النصف الثاني من عام 2010 نظرا لارتفاع أسعار الغذاء.

إن النظام الرأسمالي يؤثر الربح المادي على القيمة الإنسانية، فنصف ناتج العالم من الغذاء يجد طريقه إلى الإتلاف والنفايات، ولا يصل إلى أفواه الجوعى!.

أوروبا

رغم تصريحات بعض المسؤولين الأوروبيين من أن منطقة اليورو اجتازت الأزمة المالية التي تهدد وحدة كيانها منذ عام 2008، إلا أن المؤشرات والمعطيات تفيد بأن شبح الأزمة ما يزال ينذر بمزيد من المشاكل الإقتصادية وتباطؤ في النمو بين دول منطقة اليورو.

وقد أفادت ارقام نشرها المكتب الأوروبي للاحصاء (يوروستات) في 8-1-2013، أن معدل البطالة وصل إلى مستوى قياسي جديد في منطقة اليورو بلغ 11,8 بالمئة من السكان العاملين في تشرين الثاني/نوفمبر مقابل 11,7 بالمئة في الشهر الذي سبقه.

وفي منطقة اليورو، بلغ عدد العاطلين عن العمل 18,82 مليون شخص في تشرين الثاني/ نوفمبر ، بزيادة 113 ألفا عن تشرين الأول/ اكتوبر و2,15 مليون شخص عن تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

واستمر معدل البطالة بالارتفاع الى مستويات استثنائية في اسبانيا حيث بلغ 26,6 بالمئة من اصل اليد العاملة الفعلية، وفي اليونان، انتقل معدل البطالة من 18,9 بالمئة الى 26 بالمئة بين ايلول/سبتمبر 2011 وايلول/ سبتمبر2012، مشكلا أعلى معدل بطالة في العالم

وارتفع بشكل كبير ايضا في قبرص من 9,5 بالمئة الى 14 بالمئة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وتشرين الثاني/نوفمبر 2012. وفي الفترة نفسها، ارتفع من 23بالمئة الى 26,6 بالمئة في اسبانيا.

وفي الاجمال، فإن 26,061 مليون شخص كانوا عاطلين عن العمل في الاتحاد الاوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر، أي 154 ألفا اكثر من تشرين الاول/اكتوبر و2,012 مليون شخص اكثر مما كان عليه العدد قبل سنة.

وفي موضوع متصل، قال المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، في تقرير شهري حول حال الاقتصاد البريطاني إن اقتصاد البلاد انكمش بنسبة 0.3% بالربع الأخير من العام الماضي. ومع هبوط إنفاق المستثمرين والإنتاج الصناعي فإن تقديرات المعهد قد تزيد من الضغوط على أوزبورن لتنفيذ إجراءات أقوى من أجل حفز النمو الاقتصادي. وقال وزير الخزانة بحكومة الظل كريس ليزلي إنه في ظل سياسات أوزبورن الاقتصادية فإن بريطانيا شهدت تدنيا بمستوى المعيشة وارتفاعا بالبطالة.

مصر

بعد صولات وجولات بين مصر والإتحاد الأوروبي حول ملف القروض التي سيمنحها الأخير إلى الحكومة المصرية، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم 5 مليارات يورو لمصر بشكل منح وقروض لدعم اقتصادها والتحولات الديمقراطية الجارية فيها. وقال رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبوي للصحفيين: "خصص الاتحاد الأوروبي ومؤسسات مالية مشاركة أكثر من خمسة مليارات يورو أو أكثر من 6,5 مليار دولار لمصر في صورة منح وقروض ميسرة وقروض في 2012 و2013، **لدعم تحول مصر الديمقراطي ".**

وتساءل العديد من المتخصصين في الشأن الإقتصادي، عن أهداف وشروط هذه المعونات والقروض التي أبرمت من وراء الستار، وسط مخاوف من أن تكبل هذه القروض الإدارة المصرية مما قد تحمله بنود هذه الإتفاقيات، خصوصاً وأن القروض من أية دولة لدولة ليست مجانية وإنما تحكمها الإملاءات السياسية وتحقيق مصالح للدولة المقرِضة، وفق الشروط المعروفة لدى صندوق النقد والبنك الدولي، والتي تتروح بين رفع الضرائب إجراءات قشفية تتمثل برفع الضرائب وخفض الانفاق، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، إلى جانب شروط سياسية.

أما في ما يخص العقوبات الإقتصادية على إيران، فلا تزال الإدارة الإميركية تفرض مزيداً من الإجراءات الإقتصادية على إيران، وقد دعت الخزانة الأمريكية يوم الخميس 10 كانون الثاني / يناير، المصارف والمؤسسات الماليةَ في البلاد إلى بذل مزيد من الجهود للإلتزام بالعقوبات المالية المفروضة على إيران.

إلى ذلك، حذرت الخزانة الأمريكية من الالتفاف على العقوبات ضد إيران، من خلال صفقات تجريها شركات الصرافة والشركات التجارية، مؤكدة أن تحذيرها هذا لا يهدف إلى أن تغلق المؤسسات المالية حسابات لشركات أو مؤسسات في دول ثالثة. بالمقابل يراهن الساسة الإيرانيين على قدرة النظام الإيراني بتجاوز هذه العقوبات من خلال إيجاد بدائل كشراء شركة نفط تركية وطرق أخرى.

إقليميا:

مالي

أسئلة كثيرة وأبعاد أكثر يطرحها التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وسلوك الأسرة الدولية المارق. هل كل هذا من اجل حماية مالي من "ارهابيين" ام هو من اجل حماية اضرحة تخاف عليها فرنسا من الاندثار؟!!! أليست هذه فرنسا التي نبشت قبور الجزائريين لتصنع من عظامهم صابونا، أم أنها تتباكى اليوم على حرية مالي؟!!!! والذي يبدو أن باريس اتخذت قرارها بشأن التدخل العسكري على عجل، خاصة مع زحف مقاتلي حركتي "التوحيد والجهاد" في غرب أفريقيا المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة أنصار الدين جنوباً نحو العاصمة باماكو، وما يحمله ذلك من انعكاسات خطيرة في عدة اتجاهات، أبرزها المصالح الفرنسية والغربية في هذا البلد الأفريقي الغني بالنفط والثروات المعدنية. حيث يرى محللون أن الهدف الأول والأخير للتدخل العسكري الفرنسي في مالي هو حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية. خصوصاً أن فرنسا كقوة استعمارية سابقة في أفريقيا، لم تقبل أن تفقد مناطق نفوذها السابقة لصالح قوى أخرى بدأت تتغلغل إليها كالصين، لذلك رأت أن الوقت والظروف مناسبان لتدخل يحقق لها هذه الأهداف الإستعمارية بلبوس الحريات ومكافحة الإرهاب.

وفي تفاصيل الأحداث، أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند يوم الجمعة 11 كانون الثاني / يناير مشاركة قوات مسلحة فرنسية في القتال ضد مجموعات مسلحة إسلامية ودعما لقوات الجيش المالي. ومن جهته أعلن رئيس الحكومة المالية المؤقت ديونكوندا تراوري حالة الطوارئ في البلاد. هذا وقررت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الجمعة إرسال قوات فوراً إلى مالي، وفق ما أفاد بيان للمنظمة. واوضحت الرئاسة الفرنسية ان قرار التدخل يأتي "في نطاق الشرعية الدولية" وانه اتخذ "صباح الجمعة بالاتفاق مع الرئيس المالي ديونكوندا تراوري". وبعد غارات جوية فرنسية استهدفت مواقع الإسلاميين في الشمال واستمرت على مدى ثلاثة أيام، أفادت "رويترز" نقلا عن مصادر عسكرية في مالي أن المقاتلين الإسلاميين شنوا هجوما مضادا ببلدة ديابالي بوسط البلاد الاثنين 14 كانون الثاني / يناير، مما أسفر عن سقوط المدينة بين أيديهم، وأكد وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان "ان المتمردين الإسلاميين في مالي استولوا يوم الاثنين على مدينة ديابالي وسط البلاد، على

الرغم من هجوم القوات الحكومية على مواقعهم". **هذا ورشح عديد من الخبراء والمحللين إذا توغلت القوات الفرنسية شمالا فذلك يعني عملية برية وهي ستكون محفوفة بالمخاطر وقد تحمل مفاجآت غير سارة للفرنسيين.**

العراق: أزمة سياسية.. بوقود مذهبي

بالأزمة السياسية التي تضرب العراق منذ مدة، أصبح الشارع المكان الأفضل للحسم فيها. تطور جديد في مسار الأزمة السياسية العراقية المتصاعدة طرحته محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها وزير المالية رافع العيساوي، الذي كان اعتقال أفراد من حمايته الخاصة بداية الشرارة الأولى للاحتجاجات الراهنة ضد حكومة نوري المالكي منذ نحو ثلاثة أسابيع.

ورغم أن محاولة الاغتيال التي وقعت الأحد 13 كانون ثاني / يناير بين مدينة الفلوجة وأبو غريب غرب بغداد لم تسفر عن سقوط ضحايا، يحمل استهداف العيساوي نفسه مخاطر جديدة للأزمة التي تتصاعد يوما بعد يوم في العراق، سواء في أروقة البرلمان ومجلس الوزراء، أو على الأرض حيث تستمر المظاهرات والاعتصامات ضد المالكي مطالبة برفع الظلم والتهميش عن السنة وإلغاء قوانين يقول المتظاهرون إن المالكي يستخدمها للقضاء على معارضيه.

أبرز هذه المخاطر هو تحول اتجاه الأزمة إلى العنف، وهو ما تخوف منه محللون وخبراء سياسيون عراقيون، وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى طرح التقسيم كحل وحيد ونهائي للأزمة التي يراد لها أن تكون طائفية.

سوريا:

انتهى اجتماع جنيف الثلاثي بين المبعوث الأممي العربي الأخضر الإبراهيمي وميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسي، ووليم بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية دون تحقيق اختراقات واضحة في الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة السورية سياسيا.

وعلى عكس الحركة الدبلوماسية البطيئة تنذر الأوضاع الميدانية في مناطق مختلفة في سورية باتساع الصراع المسلح.

وعلى خلفية خطاب الأسد، نشبت أزمة بين دمشق والمبعوث الدولي الأخضر الابراهيمي الذي علّق على الخطاب بقوله أنه لا مكان للأسد في حكومة انتقالية. فردّت دمشق بأن هذه التصريحات منحازة لمواقف أوساط متآمرة على سورية. **فهل تؤدي تصريحات الإبراهيمي وردود دمشق إلى نسف جهود الوساطة الدولية، وما الفائدة من لقاء جنيف الثاني بين ممثلي موسكو وواشنطن والإبراهيمي؟ وهل اللقاء يأتي في خانة تقطيع الوقت إلى حين لقاء بوتين بأوباما في آذار/ مارس المقبل.**

وقد كانت مواقف الدول المؤثرة على الأزمة السورية سلباً أو إيجاباً في الأسبوع المنصرم على النحو التالي:

موسكو: بيان جنيف الأساس للحل

أتى رد الفعل الروسي على خطاب الأسد على مرحلتين. فبعد أن أعلنت الخارجية الروسية أن ثمة أفكارا تصلح أساسا للنقاش ليعلن بعدها نائب الوزير ميخائيل بوغدانوف قبيل توجهه للاجتماع بنظيره الأمريكي وليام بيرنز والمبعوث الدولي - العربي الأخضر الإبراهيمي أن موسكو لا ترى بديلا عن بيان جنيف الذي توافقت عليه كافة الأطراف الدولية المعنية، ويعتبر وثيقة أساسية يمكن العمل بموجبها، مضيفا أن موسكو تتطلع إلى تفعيل حقيقي لبيان جنيف دون المساس بسيادة ووحدة أراضي سوريا وعدم التدخل في حق شعبها باختيار حكامه.

الغرب وواشنطن: الأسد بعيد عن الواقع

لاقت العواصم الغربية لاقت خطاب الأسد بجملة مواقف متشابهة في المنحى العام. بريطانيا رأت أن الأسد بعيد عن الواقع، وقال وزير خارجيتها وليام هيغ أنه في ظل ما وصفه عناد النظام هناك خطورة حقيقية في تفاقم العنف خلال الأشهر المقبلة. ومضى قائلا: "إذا حدث ذلك فيجب أن يصعّد المجتمع الدولي من الردّ. ولم يستبعد الوزير البريطاني أية خيارات إنقاذ الأرواح وحماية المدنيين. كل من باريس وبرلين رأت أن لا مكان للأسد في الحل وعليه الرحيل، والمعارضة السورية بمختلف تلويناتها رفضت بدورها مقترحات الأسد. وواشنطن أبرز الرافضين للمقترحات، وهي طالما تحذر مما تسميه مخزون سورية من السلاح الكيميائي.

القاهرة: لتحقيق أماني السوريين بالتغيير

أما في العالم العربي فلعل أبرز ردود الفعل هي من القاهرة، فبينما أعلن الرئيس المصري محمد مرسي لمحطة "سي إن إن" الأمريكية أنه يؤيد دعوة الشعب السوري لمحاكمة الرئيس بشار الأسد، كان وزير خارجيته أكثر حذرا في صوغ موقف دبلوماسي يدعو فيه إلى تحقيق أماني السوريين في التغيير من دون أن يتوقف عند خطاب الأسد.

طهران:الحل داخلي بدعم إقليمي

أكدت إيران على لسان وزير خارجيتها، علي أكبر صالح، أثناء زيارته للقاهرة، أكدت على صلاحية اقتراح الرباعية الإقليمية المكونة من مصر وتركيا وإيران والسعودية – والتي لم تبصر النور – لمعالجة الأزمة السورية، وأن يكون الحل داخليا ينبع من الشعب السوري ولمصلحته.

اليمن:

وفي مؤشر على تمركز القوات الأمريكية طويلاً في اليمن، نقلت صحيفة "الشارع" اليومية عن مصدر يمني وصفته بأنه مطلع، قوله: إن "الحكومة الأميركية تخطط لبناء 3 قواعد بالإضافة إلى أكثر من ألف وحدة سكنية للقوات الأميركية في اليمن، موزعة في قاعدة العند، وجزيرتي سقطري، وميون جنوب اليمن".

وأوضحت الصحيفة أن "السفارة الأميركية في صنعاء أعلنت عن مناقصة سرية لبناء هذه الوحدات السكنية". ويأتي الكشف عن بناء الوحدات السكنية للجنود الأميركيين في اليمن، اثر الإعلان يوم الأحد الماضي عن أن قوات "المارينز" المتواجده في صنعاء لن تغادر اليمن اثر تهديدات تعرّض لها السفير الأميركي بصنعاء، من قبل تنظيم "القاعدة" الذي عرض 3 كلغ من الذهب لمن يأتي برأس السفير الأميركي جيرالد فاير ستاين.

وفي موضوع منفصل، يشي باحتمالات إعادة تقسيم اليمن، وعودة دعوات الإنفصال من الجنوب. أعلنت اللجنة التحضيرية لـ"مهرجان التصالح والتسامح" رفضها المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقده في الفترة المقبلة في اليمن، وأكدت المطالبة باستعادة

الدولة "الجنوبية المدنية"، وذلك عقب مهرجان حاشد شهدته مدينة عدن في 13-1-2013. فقد أقامت قوى "الحراك الجنوبي" المطالبة بالانفصال مهرجانا في مدينة عدن كبرى مدن جنوب اليمن عصر الأحد في الذكرى السابعة لما يعرف بـ"مهرجان التصالح والتسامح" إحياء لذكرى الأحداث الدموية التي جرت عام 1986 بعدن.

الأردن:

حذر العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني، من أن استمرار حالة الجمود والإخفاق في إحياء "عملية التسوية" بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين"، سيزيد من حدة التوتر في منطقة الشرق الأوسط.

لبنان:

قرر وزير الداخلية الفرنسي، مانيول فالس، ممارسة أقصى درجات التعسّف السياسي والإداري، ممتنعاً عن توقيع قرار يجيز ترحيل الأسير المناضل جورج عبد الله إلى لبنان، معيداً رمي الكرة مجدداً في ملعب محكمة تطبيق الأحكام التي تعيد النظر في القضية في 28 كانون ثاني الحالي. "لا نعتقد أنه يتعين الإفراج عن (جورج عبد الله)، ونواصل مشاوراتنا مع الحكومة الفرنسية بشأن ذلك". الكلام للمتحدثة باسم الخارجية الأميركية فكتوريا نولاند، مساء الجمعة 11 كانون ثاني / يناير بتوقيت واشنطن. كانت هذه الإشارة أكثر من كافية للحكومة الاشتراكية في باريس لكي تعرقل قرار الإفراج عن الأسير الذي بات بدءاً من يوم أمس رهينة في سجن لانميزان.

أسئلة عديدة فجّرتها الخطوة الفرنسية: هل يستطيع وزير الداخلية الفرنسي أن يعطل بالكامل مفاعيل الإفراج المشروط؟ وهل يمكن للنيابة العامة الفرنسية أن تطعن مجدداً في قرار الإفراج بعد أن خسرت معركة الاستئناف؟

مصدر قانوني فرنسي متابع لقضية جورج عبد الله في باريس أكد لـ«الأخبار» أن المعطى السياسي يطغى على القانوني في خطوة وزير الداخلية.

هذا واعتصم عشرات المحتجين على قرار السلطات الفرنسية تأجيل الإفراج عن المناضل جورج عبدالله، أمام مقر السفارة الفرنسية (قصر الصنوبر) في بيروت. ورشق المعتصمون السفارة بالبيض والحجارة، بعد أن قطعوا الطريق في محيط السفارة، مطالبين بطرد السفير الفرنسي من بيروت.

من جهة ثانية، التقى وزير الخارجية عدنان منصور السفير الفرنسي في لبنان، باتريس باولي في قصر بسترس، الذي دعا إلى "انتظار قرار القضاء الفرنسي في 28 من الشهر الحالي بشأن الأسير اللبناني جورج عبدالله". وابدى السفير الفرنسي "تفهمه لردة فعل مناصري جورج عبد الله امس"، ودعا "لانتظار حكم القضاء الفرنسي في 28 الشهر الحالي".

في الشأن الصهيوني

انتخابات الكنيست 19

ينتظر الكيان الصهيوني خلال الأيام القليلة المقبله المعركة الإنتخابية بين معظم الأحزاب "الإسرائيلية"، حيث تشير معظم الصحف ووسائل الإعلام "الإسرائيلية" الى تصريحات ودعوات النخب السياسية والمعارك اللفظيه التي يقودها رئيس كل حزب مع اشتداد المنافسة بينها، ومع تغير مواقفها وتباينها من حكومة رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو.

ولم يعد يفصل الناخب "الإسرائيلي" عن صناديق الاقتراع سوى أسبوع لانتخاب الكنيست 19، والتي بدأت ملامحها تتضح وفقا للعديد من الاستطلاعات التي تجريها المراكز المختلفة في "اسرائيل"، أنها تصب في غالبيتها أو كلها في صالح عودة نتنياهو لرئاسة الحكومة "الإسرائيلية" المقبلة، في ظل غياب منافسين حقيقيين له وانقسام قوى الوسط واليسار وتشتت قوى اليمين.

هذا، وأظهرت استطلاعات الرأي امكانية تشكل ثلاثة معسكرات في الوسط الصهيوني. يتكوّن الأول من اليمين التقليدي ممثلا بـ"الليكود بيتنا" وسينال حتى الآن ما يزيد على 35 مقعداً. أما الثاني ويمثل اليمين الديني، فسينال أكثر من 30 مقعداً ويضم "البيت اليهودي"

و"شاس" و"يهدوت هتوراه". فيما يضم المعسكر الثالث، حزب العمل و"هناك مستقبل" ، و"الحركة" ، ويحصل على حوالي 30 مقعدا. وتقف الأحزاب العربية وحركة ميرتس على هامش هذه المعسكرات رغم حصولها على حوالي 15 مقعداً.

فإذا شكل نتنياهو ائتلافا مع المعسكر الثاني فسيحصل بين 67 و69 مقعدا. وهو السيناريو الأكثر ترجيحاً لتشكيل ائتلاف حكومي، رغم الصراع الانتخابي الدائر حالياً بين المعسكرين. غير أن هناك من يعتقد أن نتنياهو، ربما بسبب عداء أفيغدور ليبرمان وحزبه لـ"شاس" والحريديم، قد يذهب إلى التحالف مع حزب العمل وحزبي الوسط (لبيد وليفني) على أمل تنفيذ التغيير الذي وعد به في النظام الانتخابي وإقرار قانون تجنيد الحريديم. لكن من يعرف طبيعة الانتماءات داخل الليكود ووجهة نتنياهو الأيديولوجية يتعذر عليه ترجيح هذا الاحتمال. فالأمر ينطوي على تغيير واضح للوجهة وفض للشراكة الطبيعية في وقت غير مناسب. فالقوة التي يمنحها الجمهور لـ"البيت اليهودي" و"شاس" في الانتخابات وطبيعة الخلافات الجوهرية القائمة بين الليكود وأحزاب الوسط ستجعل صمود سيناريو كهذا أمرا مستبعدا.

الاستيطان

لا يزال شبح الاستيطان والتهويد يخيم على اجواء الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولا سيما الحديث عن البناء في منطقة"اي 1" التي تشكل الجسر الواصل بين شطري الضفة الشمالي والجنوبي.

وقد كشفت صحيفة معاريف "الإسرائيلية"، أن نشطاء من اليمين "الإسرائيلي" يجندون الأموال، من أجل البناء في المنطقة "اي 1"، التي تربط بين مستوطنة "معليه ادوميم" والقدس المحتلة.

وتبيّن أن المرشح الرابع في قائمة اليمين المتطرف "عوتسما لإسرائيل"، أريه كينغ، وهو مختص بالاستيلاء على الأراضي العربية، يقف وراء هذه المبادرة، من أجل إرغام، رئيس الحكومة "الإسرائيلية" على الموافقة الرسمية على البناء الاستيطاني، وعدم الاكتفاء بإصدار البيانات حول البناء في المنطقة، التي من شأنها أن تقطع شمال الضفة عن جنوبها، والقضاء على إمكانية إقامة "الدولة الفلسطينية."

وأفادت "معاريف"، بأن كينغ، الذي يقف على رأس "صندوق أرض اسرائيل" اليميني، يعمل هذه الأيام على شراء 80 دونما في المنطقة من شركة مقاولات، أعلنت أنها ستبيع الأرض مقابل 6 مليون دولار .

وأضافت "معاريف"، أن كينغ بدأ بتجنيد الأموال من الصهاينة، قائلا: "عندما نشتري الأرض، نقوم ببناء جدار حولها، وزراعتها وحراستها حتى نحصل على التراخيص اللازمة للبناء".

من جهة أخرى، نشرت وزارة الدفاع الصهيونية تصاميم بناء 170 وحدة استيطانية جديدة و84 غرفة في مستوطنة (روتم) في غور الاردن، كما افادت منظمة "السلام الان" المناهضة للاستيطان الاحد الماضي.

وقالت هاغيت عفران، المختصة في ملف الاستيطان،"إن المستوطنة حصلت سابقا على موافقة الحكومة وإن ما نشر الآن هو تصاميم المباني".

وأضافت أن "التصاميم أودعت الأسبوع الماضي للمراجعة العامة، وهي تتضمن 200 مسكن بني منها 30، إضافة الى تصاميم 84 غرفة للضيوف".

وقد اتبعت الحكومات الصهيونية المتعاقبة منذ عام 1967 سياسات محددة للإطباق على الأرض الفلسطينية وشرعنة بناء المستوطنات عليها وذلك بغية رسم جغرافيا سياسية قسرية. ويلحظ المتابع للنشاطات الاستيطانية الصهيونية أن المؤسسة "الإسرائيلية" تسعى إلى فرض وقائع استيطانية وبشكل خاص في مدينة القدس، وذلك من أجل ترسيخ فكرة "يهودية الدولة" على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية.

سياسيا

حذر رئيس الكيان الصهيوني "شيمون بيرس"، بأن عدم العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين، سيجعل الفلسطينيين يعودون إلى تنفيذ عمليات استشهادية ضد "إسرائيل."

وقال خلال مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز: " الفلسطينيون سيعودون لطريق المقاومة، وسينفذون عمليات ستطول قلب "إسرائيل"، إن استمر الجمود السياسي فالهدوء الذي ينعم به "الإسرائيليون" لن يدوم طويلاً.

وأضاف بيرس قائلا: "في نهاية الأمر ستصل الأموال للفلسطينيين، وعمليات توريد الأسلحة تتواصل، ومعظم دول العالم ستؤيد الفلسطينيين، وسيبرر ما سيقومون به من عمليات مقاومة ضد "إسرائيل"، وسيصور العالم "إسرائيل" بأنها هي المذنبة وسيعاني اقتصاد "إسرائيل" كثيراً".

وفي السياق ذاته ، قال رئيس الوزراء الصهيوني السابق، إيهود أولمرت، "إن القضية الفلسطينية يجب أن تحتل صدارة اهتمامات الناخبين الإسرائيليين."

وحذر أولمرت، في مقابلة مع القناة التلفزيونية الثانية، من أن عدم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، من شأنه أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع في الضفة الغربية، مضيفا أن هذا الأمر سيضع "إسرائيل" في عزلة دولية صعبة.

وكان اللافت في الأسبوع الماضي ما صرح به رئيس الكيان الصهيوني"شيمون بيرس" حول ضلوع "اسرائيل" في اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات حين قال الصهيوني في حديثه للإذاعة "الإسرائيلية": "إنه ما كان ينبغي إغتيال عرفات".

وفي موضوع منفصل، إنتقد رئيس الكنيست الصهيونية، "رؤوفين ريفلين"، اختيار الرئيس الأميركي باراك اوباما، تشاك هاغل، لتولي حقيبة الدفاع، مؤكداً ان ذلك يشكل "مصدر قلق" لإسرائيل.

وقال ريفلين في بيان، أن تعيين هاغل "لا يؤثر فقط على "اسرائيل" بل على التوازن الإستراتيجي العالمي كله، فنظرية "العزلة المريحة"، التي ينادي بها هاغل تغير استراتيجية الولايات المتحدة في العالم."

أمنيا

قالت صحيفة "هآرتس"، إن رئيس الحكومة "الإسرائيلية" بنيامين نتانياهو، كان قد اعترف في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي أن محاولات شن هجمات ألكترونية على الأنظمة المحوسبة في "إسرائيل" تتصاعد، وأنه تم تسجيل رقم قياسي في عدد الهجمات خلال الحرب العدوانية على قطاع غزة (حملة "عامود السحاب")، والتي كان مصدرها أكثر من 180 دولة، خاصة ضد مواقع حكومية وأمنية.

وبهذا الصدد، أفادت صحيفة "هآرتس" في موقعها على الشبكة، الثلاثاء بتاريخ 8-1-2013، أن الجيش "الإسرائيلي" ضاعف عدد الجنود الذين يدافعون عن المنظومات العسكرية من الهجمات الإلكترونية (السايبر). وأشارت إلى أنه خلال العام القريب، فإن الجيش ينوي زيادة الدورات الدفاعية، لتأهيل عشرات الجنود لهذه المناصب.

اقتصاديا

أعلنت وزارة المالية الصهيونية، الأحد بتاريخ 13-1-2013، وقبل أسبوع من الانتخابات "الإسرائيلية"، أن العجز المالي الحقيقي لـ"إسرائيل"، قد بلغ 39 مليار شيكل خلافا لكافة التوقعات، وخلافا للهدف الذي أعلنته حكومة نتنياهو على مدار العام الحالي، عندما تحدثت عن عجز مالي بقيمة 20 مليار شيكل فقط.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرونوت": "إن إعلان وزارة المالية حجم العجز المالي لـ"إسرائيل" قد أثار عاصفة سياسية، لا سيما على ضوء التصريحات السابقة المتكررة لحكومة نتنياهو، ووزير ماليتها، يوفال شطاينتس، حول النمو في الاقتصاد "الإسرائيلي"، وبشأن التقليص المستمر في الميزانيات العامة للحكومة من جهة، ورفع الأسعار والضرائب بشكل متواصل على مر العام الحالي، وخاصة الضرائب التي تثقل كاهل ما يسمى "بالطبقة الوسطى" في "إسرائيل."

وأضافت الصحيفة، "أن النتيجة الفورية والمباشرة لهذا العجز في الميزانية هو اضطرار الحكومة المقبلة، إلى إقرار مزيد من التقليص في الميزانيات المخصصة للوزارات

المختلفة من جهة، ومواصلة رفع الأسعار من جهة ثانية". وأشارت إلى أن هذا كله يعني مزيدا من الضربات الاقتصادية الموجعة للصهاينة.

وأشارت الصحيفة، إلى أن رئيس الحكومة "الإسرائيلية"، بنيامين نتنياهو، لم يعزو أمس، مع نشر هذه النتائج أهمية لحجم العجز المالي، وادعى أن هذا العجز لن يؤثر بالضرورة على جيب "المواطن الإسرائيلي".

في حين أكدت زعيمة حزب "العمل"، شيلي يحيموفيتش: "أن نتنياهو يقود الاقتصاد الإسرائيلي نحو الإنهيار، وأنه في حال ظل نتنياهو في موقع أربع سنوات إضافية، فإنه سيسبب لإسرائيل أضرارا اقتصادية لا يمكن إصلاحها، فهو مثل "العازف في الفرقة الموسيقية على متن سفينة تايتانيك، حيث واصل العزف بينما كانت السفينة تغرق في مياه البحر".

وقال مسؤولين وخبراء كبار في وزارة المالية "الإسرائيلية"، "إنه على الرغم من تصريحات رئيس الحكومة "الإسرائيلية" من أن الجمهور لن يتضرر بفعل العجز الكبير في ميزانية "الدولة"، إلا أن الجمهور "الإسرائيلي" هو الذي سيدفع الثمن، وأن الحكومة ستضطر إلى فرض ضرائب وإلغاء إعفاءات ضريبية ورفع الأسعار لتغطية العجز المالي الذي بلغ 39 مليار شيقل".

في الشأن الفلسطيني العام:

الكونفدرالية:

لا يزال موضوع الكونفدرالية يأخذ حيزا هاماً من المواقف الفلسطينية الأردنية، باعتباره الحدث السياسي الأبرز حالياً، والموضوع الذي يشغل الصحف العربية والفلسطينية. فقد نشرت صحيفة القدس العربي دراسة مفصلة حول الكونفدرالية، أعدها السفير الفلسطيني الأسبق في تركيا، المؤرخ الدكتور ربحي حلوم، يوم الأحد 13 كانون ثاني / يناير.

وحذرت الدراسة، بعد استعراض تفصيلي لسيرة مشروع الكونفدرالية من كل الأطراف، من تأثيرات المشروع المقترح، والتي أبرزها; إستكمال دائرة التهويد والمساس بحق العودة وتوسيع الإستيطان وطي صفحة اللاجئين، وفرض الواقع في القدس وإقامة "دولة فلسطينية" على جزء من الضفة الغربية مقطعة الأوصال ومنزوعة السلاح ومعزولة بالمستوطنات والطرق. وحذرت أيضاً من طرح يدور في المدى المنظور يشمل تبادلية ديمغرافية على مكوني الكونفدرالية، يتم بموجبها ترحيل تبادلي بين أهالي الجليل ببعض المستوطنات ذات غير الكثافة السكانية المقامة في "حدود الشق الفلسطيني" من الكونفدرالية. كما ستطرح تبادلية التنازل الصهيوني عن التعويضات المستحقة لليهود(!) عن استعمال الفلسطينيين لأملاك "إسرائيل" الواقعة خارج حدود عام 1967 طيلة مئات السنين السابقة التي تملكها العرب خلالها، طالما أقروا هم بأنفسهم أنها تابعة (لإسرائيل) في قرار الأمم المتحدة الأخير، مقابل التنازل القطعي عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض, وستبقى احتمالية انضمام "اسرائيل" للكونفدرالية الاقتصادية الثلاثية قائمة.

وحول الموقف الأردني من الكونفدرالية، اعتبرت "اللجنة التنفيذية العليا لحماية الوطن ومجابهة التطبيع" أن أي حديث عن الفدرالية أو الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين قبل تحرير فلسطين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، هو استجابة لمخطط صهيوني يستهدف تصفية القضية الفلسطينية.

ووفق مصادر بلغت لصحيفة "القدس العربي" أن الجانب الأردني غير مهتم كثيرا ببحث مشاريع الكونفدرالية، والمسألة قد تكون في صلب إهتمام الفريق الفلسطيني فقط.

بالمقابل، لم يصدر أي نفي رسمي من الحكومة الأردنية حول نقاشات تجري في كواليس العلاقة مع الصهاينة والسلطة الفلسطينية تحت سقف الكونفدرالية.

ونقل سياسيون أردنيون عن محمود عباس قوله لنخبة من القيادات الفلسطينية، بأن "الدولة الفلسطينية" بعد الاعتراف الدولي الأخير بها، لا تملك خيارا للبقاء والصمود والاستمرار إلا عبر التعاون مع الأردن في صيغة علاقة متماسكة وصلبة.

وحول موقف السلطة الفلسطينية من الكونفدرالية، قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة: إن هذا الأمر نوقش عام 1988، وخلص بنتيجة مفادها، عندما تحصل فلسطين على الاستقلال يمكن مناقشة هذا الخيار وعندها يكون خيارا للشعبين الفلسطيني والأردني وذلك بعد قيام "الدولة الفلسطينية". وأضاف أبو ردينة أن أي قرار ستتخذه القيادة الفلسطينية سيعرض على استفتاء شعبي ليقول الشعب رأيه.

المصالحة:

وعلى صعيد المصالحة بين حركتي فتح وحماس، عقد لقاء في العاصمة المصرية بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس، خالد مشعل، تم بموجبه الاتفاق على تنفيذ المصالحة رزمة واحدة، ومنها تشكيل حكومة برئاسة محمود عباس. غير أن ثمة إشكالية برزت من بين ثنايا الاتفاق حول نقطة الانطلاق لاستئناف جهود المصالحة، برغم الأجواء الايجابية السائدة، إذ يتمسك عباس باستئناف عمل لجنة الانتخابات المركزية في غزة، بغرض التحضير الفوري للانتخابات العامة وتشكيل حكومة موحدة تتولى ذلك، في ما تصر حركة حماس على إتمام المصالحة قبل البدء بالانتخابات.

وفي هذا الإطار، قال رئيس المجلس التشريعي في غزة، الدكتور عزيز دويك، إن إصرار رئيس السلطة محمود عباس على إنجاز ملف الانتخابات دون غيره سيعرقل تطبيق المصالحة. في ما قال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، الدكتور صلاح البردويل، إن ربط رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إتمام المصالحة بإجراء الانتخابات بـ"الانقلاب الخطير" .

من جهة أخرى، كشف القيادي في حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، خضر حبيب، أن الشروط التي وضعتها حركة فتح لإتمام المصالحة، المتمثلة بحل كتائب القسام الذراع العسكرية لحماس، وسرايا القدس الذراع العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، "من الأجندة "الإسرائيلية"، وأنها تتساوق مع مطالب الاحتلال."

وكانت مصادر فلسطينية قالت لصحيفة "القدس العربي" إن فتح تُصر على حل جميع الأجنحة المسلحة العاملة في قطاع غزة، والإكتفاء بقوات الأمن الوطني كجيش لكل الفلسطينيين، الأمر الذي رفضته الفصائل على رأسها حماس.

ورفض حبيب في تصريح لـ "الرسالة نت"، الإثنين، الشروط الفتحاوية، قائلاً: "ندرك اختلاف الآراء، لكن مثل هذه شروط تعيق تقدم المصالحة، وهي مردودة على قائلها، ونحن لا نتهم أحداً بالتعاون مع الاحتلال."

وفي سياق منفصل، عقد لقاء بين ممثلي الفصائل الفلسطينية، في مدينة الصخيرات في المغرب يوم الأحد 13 كانون ثاني / يناير، بدعوة من حزب الأصالة والمعاصرة ، بهدف بحث سبل دعم الشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا.

السلطة الفلسطينية:

وعلى صعيد الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية في رام الله، بحث وزراء الخارجية خلال الاجتماع الوزاري العربي الطارئ الذي عقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة يوم الأحد 13 كانون ثاني / يناير، الأزمة المالية التي تعانيها السلطة الفلسطينية، وقرروا بهذا الصدد تشكيل وفد عربي للتوجه إلى عدة عواصم عربية في أسرع وقت ممكن، لحشد الدعم اللازم لمواجهة هذه الازمة، واتفقوا على أن يضم الوفد كلا من رئيس الحكومة في الضفة الغربية، سلام فياض، والأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، ووزير خارجية العراق (رئيس القمة العربية)، هوشيار زيبارى، ووزير خارجية لبنان (رئيس المجلس الوزاري العربي)، عدنان منصور، بالإضافة إلى من يرغب من الوزراء.

ودعا الوزراء الدول العربية إلى التنفيذ الفوري لشبكة الأمان المالية بمبلغ مئة مليون دولار شهريا للسلطة الفلسطينية، والمقررة من قبل القمم العربية (قمة بغداد) ولجنة متابعة مبادرة السلام العربية، كما دعوا المجتمع الدولي للتحرك الفوري لالزام "إسرائيل" بالافراج عن الأموال الضريبية الفلسطينية المحتجزة لديها.

وفي موضوع متصل، حذر سلام فياض من تعرض وضع السلطة الفلسطينية للتحلل في المجال الاقتصادي بسبب الأزمة المالية التي قد تعرض 1.5 مليون فلسطين للفقر. ولفت

إلى أن القمة العربية في بغداد العام الماضي كانت قد قررت إنشاء شبكة أمان عربية في حال لجوء دولة الاحتلال لاحتجاز مستحقات "فلسطين".

من جانبه، قال العربي: "بعد الزيارة التي قمت بها مع وزير خارجية مصر إلى رام الله طلب مني أن أبعث رسائل الى لدول القادرة ، وتم الاتصال مع سبع دول وأرسلت لها خطابات وحتى الآن الردود مشجعة".

وعلى صعيد المفاوضات، أكد رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، استعداده لاستمرار بذل كل جهد ممكن مع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لتحقيق مبدأ حل الدولتين على حدود عام 1967، خلال لقائه مع المبعوث الأميركي لعملية السلام في الشرق الأوسط، ديفيد هيل، الذي أرسل تحيات الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون إلى عباس، وأكد التزام الإدارة الأميركية بمبدأ حل الدولتين.

وفي سياق متصل، استقبل رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، في مقر إقامته في العاصمة الأردنية عمان، المبعوث الروسي لعملية السلام في الشرق الأوسط، سيرجي فرشنيين، وبحث معه آخر تطورات الأوضاع في المنطقة، وعملية السلام، والجهود المبذولة لإتمام المصالحة الوطنية.

أحداث باب شمس:

وفي حدث أوقع دعاة المقاومة السلمية في حرج بالغ، قام العدو الصهيوني باقتحام "مخيم باب شمس" الذي نصبته مجموعة من القوى الفلسطينية والأوروبية المتضامنة، تسمى "لجان المقاومة الشعبية" في منطقة e1 التي أعلن الاحتلال عزمه على إقامة مستوطنات فيها، وذلك في خطوة أراد منها المنظمون تأكيد فلسطينية هذه الأرض، والاعتراض على إقامة مستوطنات فيها.

ويأتي هذا التطور الخطير في لحظة لا يزال فيها النزاع محتدما بين فريقي "المصالحة" المتعثرة، التي يبحثان عن مخارج لأزماتها دون التطرق الى مواجهة الاستيطان اليهودي والتهويد في الضفة الغربية المحتلة.

أمنيا:

في تطور أمني بالغ الخطورة، قامت مجموعة من الملثمين الفلسطينيين في جنين بحمل سلاحهم، وإعلان ولائهم لرئيس السلطة الفلسطينية وحركة فتح.

وما هو أخطر من ذلك، تصريح الملثمين، الذين أطلقوا على أنفسهم إسم " كتائب شرفاء فتح"، في شريط مصور، بثته القناة "الاسرائيلية"، أن سلاحهم لن يتوجه نحو الاحتلال، بل سيتوجه نحو أعداء فتح المتمثلين بحركة حماس.

والسؤال المطروح، أين الأجدى أن يتم توجيه السلاح الفلسطيني في ظل القمع المتزايد في جميع أنحاء الضفة الغربية، هل يتوجه إلى الداخل الفلسطيني، ونحو حركة المقاومة الإسلامية حماس، أم يجب أن تكون بوصلته نحو العدو الصهيوني الذي قتل الكثيرين وهدم المنازل، وسجن المقاومين؟

الشأن الفلسطيني في لبنان

لا تزال بعض الصحف اللبنانية تترصد بأهالي شعبنا في المخيمات الفلسطينية في لبنان، بالرغم من التصريحات التي ترددها الفصائل والفلسطينية والقوى الإسلامية بالنأي بنفسها عن الصراعات الداخليه اللبنانية وصراعات الجوار. حيث نشرت صحيفة السفير في عددها الصادر في (09-01-2013) بأن هناك مرجع لبناني قال لقوى فلسطينية: إن مخيم البداوي ليس بخير، وإنه يجب تحصينه تفاديا لانتقال عدوى مخيم اليرموك إلى مخيم البداوي!!

وعلى إثر ذلك، سارعت الفصائل واللجان الشعبية الفلسطينية في الشمال، بإصدار بيان ردت فيه على ما ورد في بعض وسائل الإعلام، عن وجود مخاطر تهدد مخيم البداوي، مؤكدة أن "المخيم بألف خير". وأكدت قرارها "تجنيب مخيم البداوي أية خطة أمنية وأي انجرار في أي أحداث محيطة، وذلك انسجاما مع الموقف المحلي والمركزي لكافة الفصائل، بتجنيب المخيم التجاذبات اللبنانية ورفض الزج به أو إستدراجه".

كما أكدت في بيانها "أن الشعب الفلسطيني في المخيمات يتحمل عبء النزوح القسري لأبناء شعبنا الفلسطيني من سوريا وإخوتهم السوريين أيضا، مما جعل المخيمات ملاذا لإقامتهم الموقتة، والتي لا تنسجم مع الحد الأدنى للحياة الآدمية مما يترتب على "الأونروا" والحكومة اللبنانية القيام بواجباتها الإغاثية والإنسانية لمعالجة هذه المأساة".

وأضاف البيان:" في ظل هذا الكتظاظ الخانق داخل مخيماتنا فإن الفصائل الفلسطينية تقوم بكامل واجباتها الأمنية بالتنسيق والتعاون مع الجهات الأمنية اللبنانية، المختصة لتأمين الاستقرار ولمنع أي نشاط يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالأمن في إطار أمن واستقرار المخيم والجوار اللبناني".

وأشار البيان إلى "أن الفصائل الفلسطينية تقوم بجولات على العديد من الأطراف والمرجعيات اللبنانية، لإبلاغها موقف الفصائل الفلسطينية الرافض لأي محاولات للزج بالمخيم في الصراعات اللبنانية".

وفي إطار منفصل، وعلى إثر العاصفة التي تعرض لها لبنان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين فيه، دعت حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين إلى ضرورة تقديم الدعم لإنقاذ أهلنا الفلسطينيين في مخيم نهر البارد وعين الحلوة وباقي المخيمات من برد الشتاء والسيول.

وفي إطار المماطلة في اسراع إعمار مخيم نهر البارد قال القيادي في الحركة خالد البطش في تصريح نشره عبر صفحته بشبكة فيسبوك :"إن مخيم نهر البارد يتم بناء البيوت التي دمرت فيه بالتدريج من الهيئات الدولية وهذا الأمر زاد من معاناة الناس بالمخيم بسبب بقاء بيوتهم مدمرة ودون التزام الجميع بوعوده."

وأكد البطش أن المطلوب الآن نقل الإخوة الفلسطينيين من أماكن سكناهم بالحاويات الحديدية (الكونتينر الفولاذي) إلى سكن لائق لحين إتمام البناء بسرعة لإيواء المتضررين هناك.

وناشد القيادي البطش الحكومة اللبنانية المسؤولة عن هذه المعاناة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأحزاب والقوى اللبنانية التدخل لإنقاذ أهلنا من الغرق

والموت في المخيمات اللبنانية كما طالب الفصائل الفلسطينية والسلطة كذلك ببحث الأمر وسرعة التحرك.

ورداً على الأخبار التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام حول إنشاء مخيم للاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، صرّح السفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور، في مقابلة له مع صحيفة "الجمهورية" في عددها الصادر في (10-01-2013)، أنه يطمئن اللبنانيين، لن يكون هناك مخيمات جديدة للفلسطينيين في لبنان. وأملنا كبير بأن ينظروا بعين إنسانية الى أبناء شعبنا".

وطالب مجلس وزراء الخارجية العرب الذي انعقد في القاهرة كافة جهات الصراع في سوريا بوقف العدوان على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وعدم الزج بهم في أتون الصراع رغم حيادهم منذ بدء الصراع وما مثلته مخيماتهم من ملاذ آمن للسوريين الفارين في المناطق القريبة منها"، داعيًا منظمة الإغاثة ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" إلى تحمل مسؤلياتها تجاه اللاجئين الفلسطينين في سوريا وتقديم كافة أشكال الدعم اللازم لهم.

وفي اطار الجهود التي تقوم بها الفصائل الفلسطينية في لبنان تجاه اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، اجتمعت اللجنة الشعبية لمخيم الرشيدية مع العقيد مدحت حميد، مدير مخابرات الجيش اللبناني في منطقة صور، لبحث مسألة النازحين.

وناقش الوفد الإجراءات الكفيلة بتسهيل تحرك النازحين والتخفيف عنهم، حيث وعد العقيد بتسهيل تنقلاتهم والإسراع في إصدار تصاريح من مخابرات الجيش، بعد تقدمهم بطلب الحصول عليها من ثكنة صور.

وفي إطار متصل، أطلقت حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين، في مخيم الرشيدية، حملة إنسانية لجمع تبرعات عينية ومادية لإغاثة النازحين الفلسطينيين القادمين من سوريا، تحت عنوان "حملة إغاثة أهلنا النازحين من سوريا"، شارك فيها نادي بيت المقدس، ومسجد فلسطين.